وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، ١٤ فبراير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

رئيس وزراء هولندا ووزير الطاقة يستعرضان التعاون المشترك في مجال الطاقة

عكاظ

استقبل رئيس وزراء مملكة هولندا مارك روته بمقر إقامته بالرياض اليوم، وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز،

وجرى خلال الاستقبال استعراض أوجه التعاون المشتركة في مجال الطاقة.

النفط يرتفع وسط مخاوف تعطل الإمدادات وتزايد توترات الشرق الأوسط

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط في تداولات أمس الثلاثاء بفعل مخاوف من أن التوترات في الشرق الأوسط قد تعطل الإمدادات، لكن عدم اليقين بشأن وتيرة التخفيضات المحتملة في أسعار الفائدة الأميركية وتأثير ذلك على الطلب على الوقود، حد من المكاسب. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 31 سنتا بما يعادل 0.4 بالمئة إلى 82.31 دولارا للبرميل. وارتفع الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 36 سنتا أو 0.5 بالمئة إلى 77.28 دولارا للبرميل. واقترب كلا العقدين من أعلى مستوياتهما في أسبوعين، على الرغم من تباطؤ أحجام التداول بسبب عطلة استمرت أسبوعًا في الصين. وكانت أسعار النفط قريبة من استقرارها في تعاملات يوم الاثنين، بعد أن ارتفعت بنسبة 6 % الأسبوع الماضي، وأدى الصراع في الشرق الأوسط إلى إبقاء الأسعار مرتفعة. ومن شأن تحرك الولايات المتحدة لتشديد أو تعزيز تطبيق العقوبات على إيران أن يؤثر على إمدادات سوق النفط، لكن المخاوف بشأن أسعار الفائدة حدت من مكاسب الأسعار، وقال بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إن مسح توقعات المستهلكين الذي أجراه في شهر يناير أظهر أن توقعات التضخم بعد عام وخمس سنوات من الآن لم تتغير، مع بقاء كلاهما فوق المعدل المستهدف للاحتياطي الفيدرالي البالغ 2 %. وإذا أدت المخاوف بشأن التضخم إلى تأخير تخفيضات أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي، فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على النفط عن طريق تباطؤ النمو الاقتصادي. ومن المتوقع صدور بيانات التضخم الأميركية يوم الثلاثاء، في حين من المقرر صدور بيانات التضخم والناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو يوم الأربعاء. وينتظر المشاركون في السوق بيانات الصناعة بشأن مخزونات الخام الأميركية المقرر صدورها في وقت لاحق يوم الثلاثاء. وقدر محللون أن مخزونات الخام ارتفعت في المتوسط بنحو 2.6 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في التاسع من فبراير، ومن المقرر أيضًا أن تصدر منظمة البلدان المصدرة للبترول تقريرها الشهري عن سوق النفط يوم الثلاثاء، وقال العراق عضو منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) يوم الاثنين إنه ملتزم بقرارات المنظمة وعدم إنتاج أكثر من أربعة ملايين برميل يوميا. وقال محللو آي إن جي في مذكرة يوم الثلاثاء: «الأمر الذي سيكون أكثر إثارة للاهتمام في الأسابيع المقبلة هو ما تقرر أوبك + فعله بتخفيضات الإمدادات الطوعية التي تنتهي في نهاية مارس». وقالوا: «تشير ميزانيتنا العمومية إلى أن السوق سيكون لديها فائض في الربع الثاني من عام 2024 إذا فشلت المجموعة في تمديد جزء من هذه التخفيضات».

وستقرر أوبك وحلفاؤها، بما في ذلك روسيا، فيما يعرف باسم أوبك+، في مارس ما إذا كانوا سيمددون تخفيضات إنتاج النفط الطوعية المعمول بها في الربع الأول. وفي نوفمبر، وافقت أوبك+ على تخفيضات طوعية للإنتاج يبلغ إجماليها نحو 2.2 مليون برميل يوميا للربع الأول من هذا العام بقيادة السعودية بتخفيض طوعي قدره مليون برميل يوميا.

وبحسب محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، تحركت أسعار النفط قليلاً في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء، حيث أصبح المتداولون حذرين قبيل بيانات التضخم الأميركية الرئيسة التي من المتوقع أن تؤثر في مسار أسعار الفائدة، في حين كان التقرير الشهري لمنظمة أوبك موضع التركيز أيضًا. وظلت الأسعار في نطاق محدود للجلسة الثانية على التوالي، حيث يبدو أن الارتفاع الأخير في أسعار النفط الخام بدأ يفقد قوته. وارتفعت أسعار النفط بشكل حاد الأسبوع الماضي بعد أن رفضت إسرائيل وقف إطلاق النار المحتمل بين إسرائيل وحماس. وينصب التركيز الآن بشكل مباشر على بيانات التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين الأميركي المقرر صدورها في وقت لاحق يوم الثلاثاء. ومن المتوقع أن تظهر القراءة أن التضخم تراجع أكثر في يناير، لكنه ظل أعلى بكثير من الهدف السنوي لمجلس الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2 %. وكان البنك المركزي قد حذر مؤخرًا من أن التضخم الثابت من المرجح أن يبقي أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، مشيرًا إلى استمرار الضغط على الاقتصاد في الأشهر المقبلة - وهو اتجاه قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط. كما أدى احتمال ارتفاع أسعار الفائدة إلى ارتفاع الدولار، مما أدى بدوره إلى الضغط على أسعار النفط الخام. ويؤثر ارتفاع الدولار على الطلب على النفط لأنه يجعل الخام أكثر تكلفة بالنسبة للمشترين الدوليين. وسيتم أيضًا إصدار بيانات التضخم من المملكة المتحدة وبيانات الناتج المحلي الإجمالي من منطقة اليورو في وقت لاحق من الأسبوع، ومن المتوقع أن تظهر الأخيرة انخفاضًا مستدامًا في ثالث أكبر اقتصاد في العالم. كما ألقى تباطؤ النمو الاقتصادي في أوروبا بظلال من عدم اليقين بشأن الطلب على النفط في السنوات المقبلة. ومن المقرر صدور تقرير شهري من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في وقت لاحق يوم الثلاثاء، ومن المتوقع أن يقدم المزيد من الإشارات حول توقعات المنظمة للطلب. وأبقت المجموعة مستويات إنتاجها ثابتة خلال اجتماع عقد مؤخرا، وقالت أيضا إنها تتوقع أن يتحسن الطلب على النفط بشكل كبير في العامين المقبلين. وبعد تقرير أوبك، من المقرر أيضًا صدور تقرير شهري من وكالة الطاقة الدولية يوم الخميس. وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية يوم الاثنين في تقريرها الشهري عن إنتاجية الحفر إن إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة سيرتفع في مارس إلى أعلى مستوياته في أربعة أشهر. وقالت إن الإنتاج من الأحواض العليا سيرتفع بنحو 20 ألف برميل يوميا إلى 9.7 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى له منذ ديسمبر. ومن المقرر ان يرتفع إنتاج النفط في حوض بيرميان، وهو أكبر حقل صخري أميركي يمتد عبر غرب تكساس ونيو مكسيكو، بنحو 14 ألف برميل يوميا إلى 6.1 مليون برميل يوميا، وهو ثاني أعلى إنتاج شهري على الإطلاق بعد نوفمبر. ومن المقرر أيضا ان يرتفع الإنتاج في حوض إيجل فورد بجنوب شرق تكساس بنحو 4700 برميل يوميا إلى 1.1 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى منذ سبتمبر. وفي حوض باكن، من المتوقع أن يرتفع الإنتاج بنحو ثلاثة آلاف برميل يوميا إلى 1.2 مليون برميل يوميا، وهو أعلى مستوى منذ ديسمبر. وتوقعت إدارة معلومات الطاقة أن يتراجع إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في الأحواض الصخرية الكبيرة إلى أدنى مستوى في شهرين عند 100.4 مليار قدم مكعبة يوميا في مارس من 100.5 مليار قدم مكعبة يوميا في فبراير. ويقارن ذلك بإنتاج الغاز القياسي الشهري البالغ 101.4 مليار قدم مكعبة يوميا في الأحواض الصخرية الكبيرة في نوفمبر 2023. وفي أكبر حوض للغاز الصخري، أبالاتشيا في بنسلفانيا وأوهايو ووست فرجينيا، من المتوقع أن يتراجع الإنتاج إلى أدنى مستوى في شهرين عند 36.4 مليار قدم مكعبة يوميا في مارس من 36.5 مليار قدم مكعبة يوميا في فبراير. وبلغ إنتاج أبالاتشي مستوى قياسيًا بلغ 36.9 مليار قدم مكعب يوميًا في ديسمبر 2023.

وتتوقع إدارة معلومات الطاقة أن يرتفع إنتاج بئر غاز أبالاتشي الجديد لكل منصة إلى أعلى مستوى خلال 26 شهرًا عند 28.0 لكل مليون قدم مكعب يوميًا في مارس. وإذا كان هذا صحيحًا، فسيكون ذلك بمثابة زيادة شهرية رابعة عشر على التوالي في إنتاج الآبار الجديدة لكل منصة. وبلغ إنتاج الآبار الجديدة لكل منصة في أبالاتشيا ذروته عند 34.4 مليون قدم مكعب يوميًا في ديسمبر 2020. وقالت إدارة معلومات الطاقة إن المنتجين حفروا 850 بئراً فقط للنفط والغاز في يناير، وهو الأقل منذ فبراير 2022، وأكملوا 863 بئراً فقط، وهو الأقل أيضاً منذ فبراير 2022. وانخفض إجمالي آبار النفط والغاز المحفورة ولكن غير المكتملة بمقدار 13 إلى 4386 في يناير، وهو أدنى مستوى على الإطلاق للشهر الثالث على التوالي، وفقًا لبيانات إدارة معلومات الطاقة التي تعود إلى ديسمبر 2013.

وكانت العقود الآجلة للنفط قد استقرت في إغلاق تداولات أمس الأول الاثنين حيث دفعت المخاوف بشأن أسعار الفائدة والطلب العالمي السوق إلى أخذ قسط من الراحة بعد أن قفزت الأسعار نحو ستة بالمئة الأسبوع الماضي بفعل مخاوف من أن التوترات في الشرق الأوسط قد تسبب مشكلات في الإمدادات، وتحدد سعر التسوية للخامين القياسيين برنت، وغرب تكساس الوسيط عند 82 دولارا، و76.92 دولارا للبرميل في إغلاق الاثنين، وكان هذا أعلى إغلاق لخام غرب تكساس الوسيط منذ 30 يناير لليوم الثالث على التوالي ويعزز العقد لليوم السادس على التوالي للمرة الأولى منذ سبتمبر. وتوقعت وكالة الطاقة الدولية، التي تمثل الدول الصناعية، أن يصل الطلب على النفط إلى ذروته بحلول عام 2030، مما يقوض الأساس المنطقي للاستثمار، مع اختلاف وجهات نظر آخرون في السوق.

وقال باتريك بويان، الرئيس التنفيذي لشركة توتال إنيرجي الفرنسية، إنه لا يرى ذروة الطلب على النفط في الأرقام، مضيفًا «يجب أن نخرج من الجدل حول ذروة الطلب على النفط، وأن نكون جادين، ونستثمر». وتعتقد منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أن استهلاك النفط سيستمر في الارتفاع خلال العقدين المقبلين. وارتفعت أسعار النفط الخام نحو ستة بالمئة الأسبوع الماضي بسبب التهديدات المستمرة للشحن في البحر الأحمر والضربات الأوكرانية على مصافي التكرير الروسية وصيانة المصافي الأميركية. وارتفعت العقود الآجلة للبنزين في الولايات المتحدة نحو 1 % يوم الاثنين إلى أعلى مستوى في ثلاثة أشهر بعد أن ارتفعت بنسبة 9 % الأسبوع الماضي خلال فترة توقف المصافي.

وقال محللون في شركة ريتربوش وشركاه الاستشارية للطاقة: «سنلاحظ مرة أخرى أن إمدادات الخام العالمية لم تتعطل بشكل كبير بعد بسبب الأعمال العدائية في الشرق الأوسط وأن شحنات النفط المعاد توجيهها حول البحر الأحمر لم تقلل بشكل كبير من إمدادات الخام العالمية».

شركات أوروبية وآسيوية تتضرر بتجميد تصاريح تصدير الغاز المسال الأميركي

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

في تطور ملحوظ، اتخذت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن موقفاً حاسماً بإعلانها تجميد تصاريح تصدير الغاز الطبيعي المسال لمدة 15 شهراً، مستهدفاً على وجه التحديد الدول غير الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة. ويتم وضع هذه الخطوة الإستراتيجية كتقييم شامل للتأثيرات التي قد تحدثها صادرات الغاز الطبيعي المسال على جبهات مختلفة، بما في ذلك تكاليف الطاقة، وأمن الطاقة في الولايات المتحدة، والقلق الشامل بشأن تغير المناخ. ومن غير المستغرب أن يثير هذا القرار ردود فعل محلية ودولية، وفتح المناقشات حول آثاره. وتضررت عدة شركات أوروبية وآسيوية بإلغاء تصاريح تصدير الغاز الطبيعي المسال الأميركي، إذ أظهرت بيانات تتبع الشحن، أنه في عام 2023، ذهب ما يقرب من 67 % من صادرات الغاز الطبيعي المسال الأميركية إلى أوروبا و26 % إلى آسيا. ويترك توقف تصدير الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي والصناعة على خلاف بشأن أمن الطاقة. وشددت وزيرة الطاقة الأميركية جينيفر جرانهولم على التزام الإدارة بالركائز الأساسية مثل القدرة على تحمل تكاليف الطاقة، والفرص الاقتصادية، وحماية المناخ. وأوضح جرانهولم أن الوقف المؤقت للطلبات المعلقة لن يتعارض مع الصادرات المصرح بها أو القدرة على توفير إمدادات الطاقة الأساسية لحلفاء الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم.

ومع ذلك، واجه هذا الإعلان معارضة فورية من مجموعة مكونة من 18 عضوًا جمهوريًا في مجلس الشيوخ، الذين أعربوا عن مخاوفهم من خلال رسالة. وأكد أعضاء مجلس الشيوخ أن صادرات الغاز الطبيعي المسال الأميركي لعبت دورًا محوريًا في تعزيز النفوذ الجيوسياسي وأمن الطاقة الدولي، خاصة في أوروبا وآسيا، منذ عام 2016. وسلطوا الضوء على الوظيفة الحاسمة للغاز الطبيعي المسال الأميركي في ضمان إمدادات الطاقة المستقرة والآمنة لدول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والهند. واتهم أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريون إدارة بايدن بإبطاء عمليات تصريح الغاز الطبيعي المسال، حيث يستغرق متوسط التصريح أكثر من 400 يوم - وهو تناقض صارخ مع الجداول الزمنية التي لوحظت خلال إدارتي ترامب وأوباما. وتركزت حجتهم على التأكيد على أن صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال تلعب دوراً فعالاً في الحد من الانبعاثات العالمية، وخاصة في دول مثل الصين والهند.

علاوة على ذلك، حذر أعضاء مجلس الشيوخ من العواقب المحتملة لتقييد صادرات الغاز الطبيعي المسال الأميركية، مشيرين إلى أن ذلك قد يؤدي إلى زيادة طفيفة في إنتاج الطاقة من دول مثل روسيا وإيران. وغالبًا ما تخضع هذه الدول لأنظمة بيئية أقل صرامة، والتي بدورها يمكن أن تساهم في زيادة الانبعاثات العالمية. ويبدو أن هذا المنظور يتعارض مع الهدف الأوسع لإدارة بايدن المتمثل في معالجة تغير المناخ من خلال التجميد المؤقت لصادرات الغاز الطبيعي المسال. وعلى الجبهة الداخلية، أشاد القادة في مجال الدفاع عن تغير المناخ بالقرار. وأشاد بن جيلوس، المدير التنفيذي لنادي سييرا، بالمشروع باعتباره انتصارا ضد المخاطر المتصورة للغاز الطبيعي المسال وإشارة إلى أن الإدارة ثابتة في كسر اعتماد أميركا على الوقود الأحفوري. وردد نائب الرئيس السابق آل جور ومانيش بابنا، الرئيس والمدير التنفيذي لمجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية، مشاعر مماثلة، مؤكدين على ضرورة التحول بعيدا عن الوقود الأحفوري. وفي خضم ردود الفعل المتنوعة هذه، ظهرت المخاوف في الهند، ثالث أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة. ومن المحتمل أن يؤثر تجميد صادرات الغاز الطبيعي المسال على واردات الهند من الغاز الطبيعي المسال، خاصة إذا امتدت المدة إلى ما بعد شهرين. وإن الزيادة الكبيرة التي حققتها الهند في واردات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة بعد كوفيد19- تجعلها عرضة للاضطرابات في سلسلة التوريد. من جهتها، أعربت شركة توليد الطاقة الرائدة في اليابان «جيرا»، عن مخاوفها بشأن التأثير المحتمل للتعليق المؤقت لتصاريح تصدير الغاز الطبيعي المسال الأميركية على أمن الوقود في اليابان ومشهد الطاقة العالمي. وينشأ هذا التخوف من أن الشركة، وهي لاعب رئيس في سوق الغاز الطبيعي المسال، تتوقع تداعيات ليس فقط على استقرار الوقود لديها، ولكن أيضًا على اليابان والعالم إذا استمرت المشكلة. وتعد شركة جيرا واحدة من أكبر المشترين للغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم، مما يسلط الضوء على أهميته في قطاع الطاقة. وتصنف اليابان بدورها كثاني أكبر مشتر لهذا الوقود فائق التبريد، بعد الصين فقط. وأثار القرار الأخير الذي اتخذه الرئيس الأميركي جو بايدن بوقف الموافقات على الطلبات المعلقة والمستقبلية لتصدير الغاز الطبيعي المسال من المشاريع الجديدة المخاوف داخل الصناعة. وتحمل هذه الخطوة، التي أشاد بها نشطاء المناخ، إمكانية تأخير القرارات بشأن محطات الغاز الطبيعي المسال الجديدة إلى ما بعد انتخابات الخامس من نوفمبر. وخلال مؤتمر صحفي، أقر تيتسو يوشيدا، رئيس علاقات المستثمرين العالميين في شركة جيرا، بأنه لم تكن هناك تأثيرات فورية ملحوظة من الإجراء الأميركي. ومع ذلك، أكد على الأهمية العالمية للولايات المتحدة باعتبارها أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال. وإذا استمرت المشكلة، فلن يؤثر ذلك على أمن الغاز الطبيعي المسال في اليابان فحسب، بل سيكون له أيضًا تداعيات على نطاق عالمي. وبعد أن التزمت الشركة باتفاقية مدتها 20 عامًا لشراء مليون طن متري سنويًا من الغاز الطبيعي المسال من مصنع كالكاسيو باس، التابع لشركة فينشر جلوبال للغاز الطبيعي المسال في لويزيانا، تؤكد التزامها بمعالجة هذه المشكلة بالتعاون مع القطاعين العام والخاص. وردًا على تعليق الولايات المتحدة لتصاريح تصدير الغاز الطبيعي المسال، أعرب وزير الصناعة الياباني كين سايتو عن مخاوفه، مشددًا على أهمية ضمان إمدادات الطاقة المستقرة في اليابان. وأكد أن الحكومة اليابانية ستتخذ الخطوات اللازمة لحماية أمن الطاقة في البلاد وسط الظروف المتطورة. وأعلنت شركة جيرا، وهي مشروع مشترك بين شركة طوكيو للطاقة الكهربائية القابضة وشركة تشوبو للطاقة الكهربائية، عن عودة الأرباح في الفترة من أبريل إلى ديسمبر. وتُعزى هذه النتيجة المالية الإيجابية إلى انخفاض تكاليف الوقود والأرباح القوية في أعمال الطاقة المتجددة والطاقة الخارجية. وتؤكد مرونة الشركة وربحيتها في قطاعات الطاقة المتنوعة على موقعها الاستراتيجي في مواجهة التحديات الديناميكية، بما في ذلك تلك الناشئة عن التطورات الجيوسياسية والتنظيمية.

ومع استمرار تطور الوضع المحيط بتصاريح تصدير الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة، يظل أصحاب المصلحة في الصناعة، بما في ذلك جيرا، يقظين واستباقيين. وتؤكد التداعيات المحتملة على أمن الوقود في اليابان، وبالتالي على ديناميكيات الطاقة العالمية، على الترابط بين سوق الغاز الطبيعي المسال وأهمية الجهود التعاونية لمواجهة التحديات وضمان مستقبل مستقر ومستدام للطاقة. ومن العقود الموقعة مع المشاريع التي من المحتمل أن تتأثر بالإيقاف المؤقت، مشروع شركة فينشر جلوبال للغاز الطبيعي المسال، وهو جزءًا من التوسعة المقترحة البالغة 20 مليون طن سنويًا لمنشأتها الحالية في لويزيانا. وينتظر موافقة لجنة تنظيم الطاقة الفيدرالية الأميركية لبدء البناء. ووقعت العقود الثمانية التالية لمدة 20 عامًا، بدءًا من عام 2026. كما وقعت شركات كل من نيو فورتريس إينرجي، وإكسون موبيل، وشيفرون عقودا بسعة مليون طن متري سنويا

في ألمانيا، وقعت شركة يوتليتي إنبو عقدًا بقيمة 0.75 مليون طن سنويًا، في حين وقعت شركة إس إي أف إي عقدًا بقيمة 2.25 مليون طن سنويًا، وقالت إن الوقف الاختياري الذي فرضته الحكومة الأميركية من جانب واحد يؤثر عليها كشركة وعلى استقرار وأمن إمدادات أسواق الطاقة الأوروبية بشكل عام. وفي اليابان، وقعت شركة إنبيكس، أكبر شركة للتنقيب عن النفط والغاز في البلاد، عقدًا مدته 20 عامًا لإنتاج مليون طن سنويًا، وقالت إنها تراجع الوضع عن كثب. وفي الصين، وقعت شركة الصين القابضة للغاز عقدًا مدته 25 عامًا وبطاقة 0.7 مليون طن سنويًا بدءًا من عام 2026. ووقعت شركة إي إي ان للغاز الطبيعي عقدًا مدته 20 عامًا مقابل 1.8 مليون طن سنويًا بدءًا من عام 2026، بينما وقعت شركة إي إي ان للطاقة، التابعة لها عقدًا لمدة 20 عامًا مقابل 0.9 مليون طن سنويًا بدءًا من عام 2026. وفي كوريا الجنوبية، وقعت شركة أس كيه للغاز عقدًا جديدًا في عام 2022 مقابل 0.4 مليون طن سنويًا لمدة 18 عامًا بدءًا من عام 2026. وفي سويسرا، وقعت شركة تجارة السلع، مجموعة جونفور في عام 2022 عقدًا مدته 20 عامًا بطاقة 2 مليون طن سنويًا بدءًا من عام 2026. ووقعت شركة تجارة السلع الأساسية، فيتول في عام 2022 عقدًا مدته 15 عامًا بطاقة 0.5 مليون طن سنويًا بدءًا من عام 2026. وفي بريطانيا، في عام 2022، وقعت شركة شل عقدًا مدته 20 عامًا مقابل 2.1 مليون طن سنويًا بدءًا من عام 2026. كما وقعت شركة سنتريكا في عام 2023 عقد مدته 15 عامًا مقابل مليون طن سنويًا بدءًا من عام 2027. ووقعت شركة هارتري باتنرز للطاقة والغاز في عام 2023 عقدًا مدته 20 عامًا مقابل 0.6 مليون طن سنويًا. وتنتظر شركة الكومنولث للغاز الطبيعي المسال منذ نوفمبر 2022 الحصول على الموافقة على منشأة تصدير الغاز الطبيعي المسال البالغة طاقتها 9.3 مليون طن سنويًا في كاميرون، لويزيانا. وقد توصلت الشركة إلى اتفاقيات بشأن ما يقرب من 50% فقط من السعة وكانت تستهدف اتخاذ قرار استثماري نهائي هذا العام. ووقعت عقدًا واحدًا فقط مع شركة وود ساید إينرجي لما يصل إلى 2.5 مليون طن سنويًا على مدار 20 عامًا بدءًا من عام 2026. وقال محللون إن التوقف قد يؤثر أيضًا على مشاريع الغاز الطبيعي المسال في المكسيك حيث يخططون لاستخدام غاز التغذية الأميركي. وتهدف منشأة تصدير الغاز الطبيعي المسال المخطط لها في مكسيكو باسيفيك والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية 14.1 مليون طن سنويًا، ساجوارو إنيرجيا على الساحل الغربي للمكسيك، إلى بدء العمليات التجارية في عام 2026.

وقد وقعت الشركة عدة عقود، وفي الصين، وقعت مجموعة قوانغتشو للتنمية صفقة لشراء 2 مليون طن سنويًا من الغاز الطبيعي المسال لمدة 20 عامًا. كما وقعت شركة تشجيانغ للطاقة أيضًا اتفاقية لشراء مليون طن سنويًا على مدى 20 عامًا. وفي أستراليا، وافقت شركة وودسايد إنيرجي على شراء 1.3 مليون طن سنويًا من الغاز الطبيعي المسال لمدة 20 عامًا. وفي الولايات المتحدة، وقعت إكسون موبيل صفقتين مع شركة مكسيكو باسيفيك. الأول كان عبارة عن فترة 20 عامًا لشراء نحو 2 مليون طن سنويًا من أول قطارين للمشروع، مع خيار مليون طن سنويًا من القطار 3. وكانت الصفقة الثانية لشراء 1.2 مليون طن سنويًا إضافية على مدى 20 عامًا. ووقعت شركة كونوكو فيليبس اتفاقا مدته 20 عاما للحصول على 2.2 مليون طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال. وفي بريطانيا، وقعت شركة شل صفقة للحصول على 2.6 مليون طن سنويًا من أول قطارين للمشروع لمدة 20 عامًا ووافقت لاحقًا على شراء 1.1 مليون طن سنويًا إضافية من القطار الثالث لمدة 20 عامًا.

«أوكسيرا» الدولية للاستشارات لـ «الاقتصادية» : توقعات الطلب على النفط إيجابية خلال الـ 6 سنوات المقبلة

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

قال لـ«الاقتصادية» روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، إن توقعات الطلب إيجابية، مستشهدا بأحدث بيانات بنك أوف أمريكا التي ترجح وصول إجمالي مستويات استهلاك النفط إلى 107 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2029 ، ما يضيف نموا صافيا بنحو 3.7 مليون برميل يوميا على مدى فترة الأعوام الستة المقبلة.

يأتي ذلك في وقت رجح فيه تقرير لمنظمة أوبك، صدر اليوم، أن يصل النمو إلى مستوى صحي يبلغ 2.2 مليون برميل يوميا، إلى مستوى 104.4 مليون برميل يوميا (105.47 مليون برميل يوميا في الربع الرابع من 2024).

وشهدت تعاملات سوق النفط استقرارا خلال أزمة البحر الأحمر جعل تجار النفط يشعرون بالرضا عن النفس، في وقت تواصل فيه أسعار الخام اتخاذ مسار صعوديا.

وقال لـ«الاقتصادية» محللون، إنه بحسب بيانات تجارية دولية أدى تغيير مسار ناقلات النفط إلى زيادة الطلب على النفط بشكل مباشر بنحو 200 ألف برميل يوميا حتى الآن.

وفي هذا الإطار، أكد سيفين شيميل مدير شركة «في جي أندستري» الألمانية، أن الزيادات في الإمدادات النفطية من خارج «أوبك+» تكبح مكاسب الأسعار، موضحا أن على مدى العقد الماضي أصبحت الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط الخام على مستوى العالم ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى التكسير الهيدروليكي في التكوينات الصخرية.

وأوضح أن الإنتاج الأمريكي بلغ 14.7% من إنتاج النفط الخام العالمي في عام 2022، مضيفا أن على الرغم من تقدمها في الإنتاج لا تزال الولايات المتحدة متأخرة في الاحتياطيات المتبقية المؤكدة تحت الأرض، لتحتل المرتبة السابعة عالميا.

من ناحيته، ذكر ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، أن هناك توافقا بين المحللين الدوليين بنسبة كبيرة على أنه لا يزال الطلب على النفط مرتفعا على مستوى العالم على الرغم من الجهود المبذولة لتقليل الاعتماد عليه، ومن المتوقع أن يرتفع الاستهلاك حتى عام 2030، وربما بعد ذلك.

وأشار إلى الدور المحوري لتحالف «أوبك+» في إدارة المعروض العالمي والحفاظ على العمل الجماعي للمنتجين، لافتا إلى انضمام البرازيل للتحالف وعدم ممانعة «أوبك» في حالة رغبت أنجولا في العودة للمنظمة، مبينا أن بنك جولدمان ساكس يتوقع متوسطا لأسعار النفط الخام 85 دولارا للبرميل في العام الجاري لخام برنت.

انهيار المحادثات بين شل وشركة النفط العراقية لانشاء أكبر مجمع للبتروكيماويات في البصرة الاقتصادية

قالت وزارة النفط العراقية، اليوم الثلاثاء، إن شركة النفط العراقية انسحبت من المحادثات بشأن بناء مصنع للبتروكيماويات في مدينة البصرة، مركز النفط الجنوبي. وقال بيان صادر عن وزارة النفط العراقية إن شركة شل لن تواصل المناقشات مع وزارة الصناعة والمعادن ووزارة النفط بشأن دورها «كمستثمر رئيسي» في مشروع نبراس للبتروكيماويات، رغم أنها أكدت دعمها المستمر للمشروع من خلال شركائها. الشراكة مع شركة غاز البصرة

وفي عام 2015، وقعت شركة شل صفقة مبدئية بقيمة 11 مليار دولار مع العراق لبناء مجمع البتروكيماويات الذي من المفترض أن يبدأ تشغيله نظريًا في غضون ست سنوات، ومن شأنه أن يجعل العراق أكبر منتج للبتروكيماويات في الشرق الأوسط.

وقال مسؤول عراقي في مجال الطاقة مطلع على محادثات المشروع إن المسائل المالية والتعاقدية أخرت التوصل إلى اتفاق نهائي مع شل و»تسببت في انهيار الصفقة الأولية».

نتائج «أرامكو» وتوزيعات الأرباح 11 مارس القادم

عكاظ

أعلنت شركة أرامكو السعودية، أمس، أنها ستعلن النتائج المالية للعام 2023، وتوزيعات الأرباح في 11 مارس 2024.

وكان صافي أرباح أرامكو، وصل في الربع الثالث من 2023، إلى نحو 122.19 مليار ريال، بعد الزكاة والضريبة، مقابل أرباح نحو 159.12 مليار ريال في الربع الماثل من 2022.

وخلال التسعة الأشهر الأولى من 2023، وصل إلى نحو 354.5 مليار ريال، بعد الزكاة والضريبة، مقابل أرباح نحو 488.78 مليار ريال في الفترة الماثلة من 2022.

وأعلنت «أرامكو السعودية» توزيع الأرباح الأساسية على المساهمين عن الربع الثالث من عام 2023، بما يتماشى مع سياسة الشركة لتوزيع الأرباح، التي تهدف إلى توزيع أرباح مستدامة ومتزايدة، كما أعلنت الشركة ثاني توزيع للأرباح المرتبطة بالأداء على المساهمين بناءً على النتائج السنوية الكاملة لعام 2022، ونتائج فترة التسعة الأشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2023.

وأفادت الشركة، في بيان سابق، أن إجمالي المبلغ الموزع 110.18 مليار، أي ما يعادل 29.38 مليار دولار، يشمل توزيعات الأرباح الأساسية 73.16 مليار، بما يوازي 19.51 مليار دولار.

«أوبك» تبقي على توقعات الطلب العالمي على النفط للعام الحالي دون تغيير

الشرق الأوسط

أبقت «منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)» على توقعات نمو الطلب العالمي على النفط في 2024، دون تغيير عند 2.5 مليون برميل يومياً. كما أبقت على توقعاتها لنمو الطلب في 2025 دون تغيير عند 1.85 مليون برميل يومياً.

ورفعت «أوبك» في تقريرها الشهري، الذي صدر الثلاثاء، توقعاتها للنمو الاقتصادي العالمي في 2024 إلى 2.7 في المائة، من قراءة سابقة عند 2.6 في المائة.

كما رفعت توقعاتها للنمو الاقتصادي العالمي في 2025 إلى 2.9 في المائة، من 2.8 في المائة، في التوقعات السابقة. وتوقعت «أوبك»، في التقرير، «تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي في جميع اقتصادات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) الرئيسية».

«إديسون» تعيد جدولة تسليم شحنات الغاز من قطر بسبب البحر الأحمر

الشرق الأوسط

قال الرئيس التنفيذي لشركة «إديسون» الإيطالية، نيكولا مونتي، الثلاثاء، إن الشركة تحصل على إمدادات منتظمة من الغاز الطبيعي المسال، بعدما أعادت جدولة مواعيد التسليم المقررة من قطر حتى نهاية أبريل (نيسان)، لتجنيب الشحنات المرور عبر البحر الأحمر.

وأدت الهجمات التي تشنها جماعة الحوثي المتحالفة مع إيران في البحر الأحمر على سفن الشحن، إلى تعطيل نقل البضائع والسلع إلى الدول الأوروبية، لا سيما إيطاليا.

وأبلغت قطر، إحدى أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم، شركة «إديسون» في يناير (كانون الثاني)، أن شحناتها من الغاز الطبيعي المسال ستتخذ طريقاً أطول عبر رأس الرجاء الصالح، بسبب أزمة البحر الأحمر.

وكانت جميع الشحنات تمر عبر البحر الأحمر، ومنه إلى قناة السويس المصرية، التي تعد أقصر طريق شحن بين أوروبا وآسيا.

ومع ارتفاع المخاطر، ومن ثم تكاليف التأمين على السفن، اضطرت معظم الشركات لتوجيه سفنها إلى طريق الرجاء الصالح، الذي يزيد التكلفة على الرحلة الواحدة مليوني دولار، ذهاباً وإياباً.

من جهته، قال رئيس الهيئة العامة لقناة السويس، أسامة ربيع، إن القناة مستمرة في تقديم خدماتها بصورة منتظمة، رغم التحديات الراهنة في ظل التوترات التي تشهدها منطقة البحر الأحمر وباب المندب، ورغم تأثيرها سلباً على معدلات مرور حركة التجارة العالمية بالقناة. ونقل بيان للهيئة، الثلاثاء، عن ربيع قوله خلال اجتماع مع السفير الهولندي بالقاهرة هان بيتر موليما، إن القناة تتبنى استراتيجية طموحاً للارتقاء بالخدمات الملاحية من خلال 4 محاور؛ هي تطوير المجرى الملاحي للقناة وتطوير الأسطول البحري وتعظيم الاستفادة من الأصول والتحول الرقمي. وقال السفير الهولندي خلال الاجتماع، إن القناة ستظل حلقة الوصل الرئيسية بين أوروبا وآسيا، وإحدى دعائم استدامة سلاسل الإمداد العالمية. وأضاف السفير الهولندي أن المستقبل يحمل فرصاً واعدة لقناة السويس، في ظل ما تمتلكه من موقع جغرافي متميز ومقومات تنموية تجعل منها محوراً تنموياً، ووجهة عالمية لتقديم الخدمات اللوجيستية المتطورة، ومركزاً إقليمياً للطاقة النظيفة والخضراء.

الغيص: التخفيضات الطوعية تظهر مرونة في نهج «أوبك بلس» لإدارة السوق

الشرق الأوسط

قال الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) هيثم الغيص يوم الثلاثاء إن تخفيضات الإنتاج الطوعية تظهر مرونة متأصلة في نهج «أوبك بلس» لإدارة السوق.

وشدد في تصريح لـ«رويترز» على هامش قمة الحكومات العالمية المنعقدة في دبي، على أنه يدعم التقارير المنشورة حول التوقعات طويلة الأجل الخاصة بالطلب.

وأوضح أن قرار السعودية تأجيل زيادة القدرة الإنتاجية لا يجب أن يساء فهمه على أنه وجهة نظر تعني أن الطلب آخذ في الانخفاض، قائلاً «أولاً وقبل كل شيء أريد أن أكون واضحاً لا أستطيع التعليق على القرار السعودي... لكن هذا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يساء فهمه على أنه وجهة نظر مفادها أن الطلب آخذ في الانخفاض».

مشاريع عالمية عملاقة تمهد الطريق لإنتاج الهيدروجين

سامي خليفة
اندبندنت

يعتبر الانتقال من الوقود الأحفوري غير المستدام إلى مصادر الطاقة المتجددة الطريقة الوحيدة لحماية كوكبنا من التغير المناخي، وهنا تظهر أهمية الهيدروجين الأخضر القادر على أن يكون «الوقود المعجزة» للمستقبل، إذ سيحدث ثورة في الصناعات ويقلل من انبعاثات الغازات الدفيئة.

وبما أن الأمر يتطلب جهوداً متضافرة لتوسيع نطاق الإنتاج وخفض التكاليف وتطوير البنية التحتية اللازمة في جميع أنحاء العالم، أقرت أكثر من 30 دولة في مؤتمر الأمم المتحدة الأخير المعني بتغير المناخ رسمياً، بأهمية الهيدروجين النظيف في إزالة الكربون وتلبية احتياجات الطاقة العالمية.

وسبق هذا المؤتمر إبرام أكثر من 393 صفقة تتعلق بمشاريع ضخمة مرتبطة بالهيدروجين خلال عام 2022، مما يظهر بالتأكيد اتجاهاً تصاعدياً في تطوير سوق الهيدروجين ولا سيما الأخضر منه، الذي من المتوقع أن يصل إنتاجه إلى 71 مليون طن متري سنوياً بحلول عام 2030.

وتوجد ستة أنواع من الهيدروجين، هي الأخضر والرمادي والأزرق والفيروزي والوردي والأبيض، يعتبر الأخضر فيها وقوداً منعدم الكربون ينتج عن طريق التحليل الكهربائي للماء، باستخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والشمس لفصل الأوكسجين عن الهيدروجين في الماء.

مشروع «نيوم» في السعودية

يهدف هذا المشروع إلى بناء أكبر منشأة هيدروجينية تجارية على مستوى المرافق في العالم تعمل بالكامل بالطاقة المتجددة، ويعتمد على تقنيات مبتكرة لتوفير قدرة إنتاجية تبلغ حوالى أربعة غيغاوات من الطاقة المتجددة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والتخزين.

عند تشغيل المشروع في عام 2026، ستنتج المنشأة 600 طن متري من الهيدروجين النظيف يومياً من خلال التحليل الكهربائي باستخدام تقنية شركة «تيسين كروب» الألمانية، إضافة إلى إنتاج النيتروجين عن طريق فصل الهواء باستخدام تكنولوجيا تعتمدها شركة «إير برودكتس» الأميركية المشاركة في التطوير.

وبمجرد تشغيل المنشأة في «نيوم» سيكون الهيدروجين الأخضر المنتج متاحاً للتصدير العالمي، على شكل أمونيا، من خلال اتفاق حصري طويل الأجل مع شركة «إير برودكتس».

أكبر مشروع متكامل للهيدروجين الأخضر في العالم

أبرمت شركتا «فورتيسكيو فيوتشير إنداستريز» (FFI) و«تري إنيرجي سوليوشينز» (TES) الألمانيتان في أواخر عام 2022 اتفاق لتطوير أكبر مشروع متكامل للهيدروجين الأخضر في العالم، بهدف مساعدة أوروبا على تخفيف الاعتماد على الوقود الأحفوري وجلب الجزيئات الخضراء إليها.

تتمثل المرحلة الأولى من هذه الشراكة في التطوير والاستثمار المشترك، في توريد 300 ألف طن متري من الهيدروجين الأخضر، ليصبح الرقم 15 مليون طن متري سنوياً بحلول عام 2030 و50 مليون طن متري في عام 2040.

سيلعب ميناء فيلهلمسهافن البحري العميق في ألمانيا دوراً جوهرياً في تطوير الهيدروجين الأخضر في البلاد، ومن المتوقع أن تتم عمليات التسليم الأولى للهيدروجين الأخضر في هذا الميناء عام 2026.

محطات في فنلندا

تخطط شركة Plug Power Inc الأميركية لتطوير ثلاثة مصانع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في فنلندا بغية إنتاج 850 طن متري يومياً من الهيدروجين الأخضر، أو 2.2 غيغاو من سعة المحلل الكهربائي بحلول نهاية العقد، فيما سيكون من أكبر الاستثمارات في السوق الأوروبية.

المشروع الأول سيكون في كوكولا ومن المتوقع أن يولد هذا الموقع يومياً ما يعادل 85 طناً متريا من الهيدروجين الأخضر السائل، وما يصل إلى 700 كيلو طن من الأمونيا الخضراء سنوياً، باستخدام 1 غيغاوات من المحللات الكهربائية.

والمشروع الثاني في كريستينستاد هو عبارة عن مصنع للتحليل الكهربائي بقدرة 1 غيغاوات يعمل على توليد الهيدروجين الأخضر لإنتاج الصلب من دون أي انبعاثات تضر بالبيئة.

أما المشروع الثالث وموقعه بورفو فينتج ما يصل إلى 100 طن متري يومياً بحلول عام 2030، وسيتم استخدام الهيدروجين المنتج فيه للتنقل المحلي وللتصدير عبر خط الأنابيب إلى أوروبا الغربية.

مشروعان ضخمان في كندا

وضمن الخطط الطموحة التي وضعتها كندا للاعتماد على الطاقة الكهرومائية الوفيرة وبناء مصادر جديدة للطاقة النظيفة، أعلنت شركة TES Canada H2 العام الماضي، أنها ستبني مشروعاً للهيدروجين الأخضر بقيمة 2.9 مليار دولار أطلقت عليه اسم Projet Mauricie، سينتج 70 ألف طن متري سنوياً بحلول عام 2028.

وقالت الشركة إن ثلث الهيدروجين المولد سيستهدف إزالة الكربون من وسائل النقل لمسافات طويلة، في حين أن الباقي سينتج الغاز الطبيعي المتجدد (e-NG) للصناعات التي يصعب إزالة الكربون منها.

وفي الوقت نفسه، أعلنت مقاطعة كولومبيا البريطانية الواقعة في أقصى غرب كندا عن تطوير «مركز انتقال الطاقة» باستثمارات تصل لحدود 7 مليارات دولار، الذي سيكون واحداً من أكبر مشاريع الطاقة المحلية في البلاد ولديه القدرة على توليد هيدروجين أخضر بكميات كبيرة لإزالة الكربون من الصناعة.

مشروع «أوردوس» في الصين

باشرت شركة «سينوبك» الصينية، أكبر شركة تكرير في العالم والمطور الأول للطاقة الحرارية الأرضية في الصين، ببناء أحد أكبر المشاريع في العالم التي تستخدم الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لإنتاج الهيدروجين في منطقة أوردوس داخل إقليم منغوليا.

يستهدف هذا المشروع الوصول لطاقة إنتاجية للهيدروجين من خلال الماء المحلل كهربائياً تبلغ 30 ألف طن متري سنوياً مع سعة تخزين 288 ألف متر مكعب. ومن المتوقع أن يؤدي المشروع عند دخوله حيز الإنتاج، إلى تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بما يعادل 1.43 مليون طن متري سنوياً، والمساهمة بحوالى 84 مليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي المحلي، وتحقيق إيرادات ضريبية تبلغ نحو 4 ملايين دولار كل عام.

مشروع «هايفن» في ناميبيا

تتمتع ناميبيا وهي دولة نائية في جنوب غربي أفريقيا بموارد طبيعية وفيرة وتعد واحدة من أفضل الأماكن على مستوى العالم التي تجمع بين طاقة الرياح والطاقة الشمسية. وبذلك تهدف إلى أن تصبح قوة عظمى في مجال الطاقة النظيفة من خلال تطوير مشروع «هايفن»، وهو مشروع ضخم بقيمة 10 مليارات دولار أميركي، وبمجرد اكتماله سيكون أكبر منشأة لإنتاج الهيدروجين الأخضر في منطقة جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية.

سيغطي مشروع «هايفن» 4 آلاف كيلومتر مربع من ساحل ناميبيا وسينتج 350 ألف طن متري من الهيدروجين الأخضر سنوياً بحلول عام 2030. ويستخدم المشروع مياه البحر المحلاة والتحليل الكهربائي الذي يعمل بطاقة الرياح والطاقة الشمسية.

مركز «الطاقة الخضراء الغربي» في أستراليا

يعد هذا المشروع واحداً من أكبر مشاريع الطاقة الخضراء في العالم، تعتزم فيه شركة «إنتركونتيننتال إنيرجي» إنشاء مركز للطاقة المتجددة في غرب أستراليا بقدرة 50 غيغاوات مخصص لإنتاج الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2030.

سيمتد مركز «الطاقة الخضراء الغربي» على مساحة 15 ألف كيلومتر مربع وسينتج 3.5 مليون طن متري من الهيدروجين الأخضر الخالي من الكربون، أو 20 مليون طن من الأمونيا الخضراء كل عام، للاستهلاك المحلي والتصدير.

فرنسا تسعى إلى نقل بحري صفري الكربون بحلول 2025 اندبندنت

تسرع فرنسا الخطى لتطبيق توصيات قمم المناخ، وآخرها «كوب 28» للتوصل إلى صفر كربون في مجال النقل البحري، كما تعمل على الاستفادة من مساحاتها البحرية البالغة 11 مليون كيلومتراً مربعاً، كما أن 22 في المئة من المناطق البحرية المحمية في العالم تقع ضمن مساحاتها.

ويبلغ طول سواحلها 20 ألف كيلومتراً موزعة على المحيطات الثلاث، الأطلسي والهندي والهادئ، والبحار المختلفة من بحر المانش إلى بحر الشمال وصولاً إلى البحر المتوسط.

وتعمل فرنسا أيضاً على تحقيق أهداف بحرية وبيئية كخفض انبعاثات الكربون، إلى جانب تطوير اقتصادها الأزرق، والاستفادة من موقعها الجغرافي في منطقة الانتيل لتكون صلة وصل في مجال النقل البحري بين القارات الثلاث أوروبا وآسيا وأميركا الشمالية، وتعزز توجهها هذا الأحداث في منطقة البحر الأحمر، والآثار البيئية التي تنعكس على مستوى مياه قناة بنما.

وللحد من ظاهرة التحرر المناخي، تعمل قطاعات النقل الفرنسية كافة على ترشيد تقنياتها، إذ يترك النقل البحري آثاراً بيئية سيئة في البحار كونه مصدر تراكم كميات من الغازات، والبقايا في قاع البحار، لذا تعمل الشركات العملاقة على الحد من انبعاثات الكربون في نشاطها، فإلى أي حد يمكنها التقليل من هذه الانبعاثات وما الطرق والوسائل المتبعة.

الجدير بالذكر أن دولاً عدة بدأت باعتماد استراتيجيات للحد انبعاثات الكربون في النقل البحري، وبعضها ذهب إلى التخطيط للتوصل إلى صفر كربون ما بعد عام 2050.

وتعمل فرنسا على تطوير موانئها الكبرى في منطقة الانتيل، في جزيرتي غوادلوب ومارتينيك، في إطار تعزيز موقعها الجيو - استراتيجي، في منطقة الكاريبي- آسيا والمحيط الهادئ. وأطلقت أخيراً مشروع إنشاء أكبر مركز لاستقبال الحاويات للتخزين والتفريغ، وإعادة الشحن بين السفن، على أن ينطلق في عام 2025، وذلك عبر عقد شراكة متعدد الأطراف ما بين فرنسا ومناطقها ما وراء البحار، وإدارات الموانئ والاتحاد الأوروبي وشركة النقل العالمية «سي أم أي، سي جي أم» (CMA-CGM) التي يترأسها رجل الأعمال الفرنسي - اللبناني رودولف سعادة.

وذلك بهدف تطوير التواصل وحلقات الوصل بين موانئ أوروبا انطلاقاً من ميناء لوهافر، إلى موانئ الكاريبي التي تعتبر منطقة وصل بين أوروبا والولايات المتحدة وأميركا الوسطى وأميركا الجنوبية.

وبلغت كلفة المشروع 260 مليون يورو، أسهمت بـ70 مليون منها، إدارة ميناء غوادلوب، وبلغت مساهمة «سي أم أي، سي جي أم» 35 مليون يورو، ويحمل المشروع عنوان «الممر الأخضر» للنقل البحري كونه يعتمد على سفن تعمل بالطاقة الخضراء.

وتعتبر السلطات الفرنسية المعنية أن الاتفاق المتعدد الأطراف طرح طريقة مستجدة في إدارة الموانئ، وشكل بذلك نقطة تحول مهم في التوصل إلى نقل خال من الكربون، وبذلك يعكس الممر الأخضر نجاحاً سريعاً. ويتمثل الرهان بحسب وزير المواصلات السابق ايمانويل بون، بكسب السباق للتوصل إلى نقل بحري خال من الكربون.

وفي هذا السياق صدر عن المنظمة البحرية الدولية قرار يقضي بالتوصل إلى اتخاذ اجراءات لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 40 في المئة حتى عام 2030، وتقدر الصناعات البحرية لدولية للنقل البحري أنه بالإمكان الانتقال من40 إلى100 في المئة خلال الفترة ذاتها، وحظيت الفكرة بتأييد عديد من الشركات البحرية الدولية منها «ميرسك» و«سي أم أي سي جي أم» و«أم أس سي»، التي قررت خوض التجربة والتوصل إلى نقل بحري خال من الكربون بحدود عام 2030.

في المقابل يبقى السؤال المطروح حول معرفة طبيعة التكنولوجيا التي سيتم اعتمادها للتوصل إلى مصدر الطاقة الخالي من الكربون، ولتحقيق هذا الهدف تم إنشاء صندوق استثمار بقيمة 1.5 مليار يورو، بلغت مساهمة شركة سي أم أي، سي جي أم» فيه بـ 300 مليون يورو.

وتسعى السلطات الفرنسية إلى تنسيق الاستراتيجيات والاستفادة من الموانئ كونها مثلت على الدوام مساحة صناعية، وهي قد تلعب هذا الدور من خلال البحث عن التكنولوجيا الأفضل كالهيدروجين أو مصادر طاقة متجددة أخرى.

خطة الاقتصاد الأزرق

الجدير بالذكر أن فرنسا وضعت في عام 2019، البحار في صلب خطتها الاقتصادية، وبحسب أرقام الأمم المتحدة، شكل النقل البحري في عام 2018، ما يعادل 90 في المئة من التجارة الدولية، وفي فرنسا بلغ حجم الواردات التي وصلت عبر الشحن البحري ما يعادل78 في المئة.

وأظهرت إحصاءات المجموعة الاقتصادية لأوروبا الغربية، أن الاقتصاد البحري العالمي حقق1500 مليار دولار في عام 2010، ويتوقع أن يحقق 3 آلاف مليار دولار في أفق 2030. من هنا تأتي أهمية مركز التخزين والتفريغ، في منطقة في منطقة الانتيل في الكاريبي، ويأتي الاتفاق في إطار التحولات الاستراتيجية والاقتصادية والصناعية والبيئية التي يشهدها كل من مرفأي الغوادلوب والمارتينيك.

وسيساعد هذا الاستثمار في تعزيز التواصل بين أوروبا والكاريبي وأميركا الجنوبية، ويساعد الأنتيل الفرنسية في أن تكون في المستقبل بوابة العبور لممر بحري أخضر جديد، إذ إن موقعها هو الأقرب إلى قناة بنما والأميركيتين، وهي مؤهلة لتحتل مكانة مهمة مع تزايد الجفاف وانعكاساته على قناة بنما.
وتنوي شركة «سي أم أي، سي جي أم» تأمين رحلة ربط أسبوعية إلى غويانا الفرنسية.

ولكسب رهاني الكربون الصفري، واكتساب مركز أساسي في منطقة الكاريبي، تسعى الأطراف المتعاقدة إلى تعزيز القدرة على التكيف، وتأهيل التركيبة التحتية لتتناسب مع القدرات التي سيمثلها المرفأين، حيث ستسمح الخطة بمضاعفة حجم المعاملات، بما يقارب 30 ألف قدم بحري إضافية سنوياً للمرفأين.

ومن المتوقع أن تسهم الشركة البحرية «سي أم أي، سي جي أم» في ورش تأهيل البنية التحتية للمرافئ لتكون قادرة على تأمين رسو أسطول السفن الجديدة ومواكبة الدفق المتنامي للبضائع والسلع.

كما أن هذه الاستثمارات والخطة التطويرية من شأنها أن تنعكس على الحالة الاقتصادية للجزر التي تعد معزولة عن الأراضي الفرنسية وتعاني التهميش، مما سيخلق فرص عمل جديدة في المرافئ وفي القطاعات الموازية.
وحول خبرة «سي أم أي، سي جي أم» في تلك المنطقة صرح رودولف سعادة أن الشركة العائلية التي يترأسها موجودة في الكاريبي منذ عام 1860 وتربطها بالمنطقة روابط خاصة. وأضاف أن قدرة الشركة الحالية تبلغ 3500 حاوية يتم نقلها من مرفأ لوهافر إلى الأنتيل، وتسعى الشركة إلى مضاعفة قدرتها بالاستعانة بأساطيل تدفعها بالطاقة المتجددة بدايةً، وسيكون لديها سبع سفن تعمل بالطاقة المتجددة تحمل 7 آلاف حاوية مع بداية عام 2025، تصل مرفأ لوهافر بمنطقة الانتيل. وأشار إلى أن شركته تعمل على زيادة قدرتها على النقل والتفريغ لإعادة النقل بين موانئ الجزر المختلفة في الكاريبي وأميركا الوسطى والأميركيتين. وصرح سعادة لـ«اندبندنت عربية» أن «سي أم أي وسي جي أم عادة ما تستثمر بسفنها على مدى25 عاماً، وهو يسعى إلى أن تكون الرؤية المستقبلية على المدى الطويل». وقال «في هذا الاستثمار نحن نطمح للمستقبل وكون صلات الوصل في المنطقة تعطي احتمالات عدة تتعدى النقل البحري. فموقع الأنتيل غوادلوب ومارتينيك، إضافة إلى طبيعتها الخلابة فإن موقعها الجغرافي في الكاريبي وأميركا الوسطى، يشكل صلة وصل تربط أميركا الوسطى بالولايات المتحدة وأميركا الجنوبية ما يشكل كتلة جديدة. هذا إضافة إلى الجانب التنموي في الاقتصاد المحلي والتركيبة التحتية والنمو الذي سيوفره المشروع للمنطقة».

الوزن الاقتصادي لشواطئ ومساحات فرنسا المائية
واستناداً إلى هذا المشروع، تأمل فرنسا بتطوير استراتيجيتها البحرية كقوة عظمى عابرة تمتد مساحتها عبر البحار وبحيث سيكون للأنتيل والكاريبي ومعهما الغوادلوب والمارتينك دوراً مهماً في العقود المقبلة، من هنا كان هذا التحالف بين الدولة والمناطق ما وراء البحار وشركة النقل البحري «سي أم أي سي جي أم».

ويقول وزير الدولة الفرنسي للبحار في هذا الصدد إن «المشروع يمثل مصلحة استراتيجية اقتصادية وتنموية»، ويذكر أن جامايكا كانت تنتظر هذا المشروع لتسريع اندماجها في التجارة العالمية.
واستناداً إلى الاتفاق الذي توصل إليه في إطار قمة المناخ «كوب28 « التي انعقدت في دبي في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، تعمل الدول وشركات الشحن للتوصل إلى خطة نقل بحري خال من الكربون ولتسريع الخطى في هذا الاتجاه.
وتعتمد فرنسا على الاستراتيجية كقوة بحرية، وهي ستستقبل قمة الأمم المتحدة حول المحيطات في عام 2025، خصوصاً وأن الأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وتحديداً في البحر الأحمر، تؤكد أهمية النقل البحري كعنصر أساس في السيادة الاقتصادية، وبالتالي فإن الاقتصاد البحري عامل أساس في النظام الاقتصادي العالمي.
وتأتي منطقة جزر الغوادلوب والمارتينيك في رأس قائمة المنطقة التنافسية في الأنتيل، وتعمل فرنسا على تعزيز وجودها في هذه المنطقة الحيوية.
وتمتلك فرنسا 22860 كيلومتراً من الحدود البحرية مع 30 دولة لتكون الدولة الأولى عالمياً بهذه الحدود، كما تبلغ مساحاتها المائية 11 مليون كيلومتر مربع، وتحتل المرتبة الثانية عالمياً بالمساحة البحرية بعد الولايات المتحدة.

وتسعى مارتينيك وغوادلوب إلى استغلال موقعهما في النصف الجنوبي للكاريبي، في قلب منطقة التبادل النشط بين أميركا والأطلسي وآسيا وأوروبا، وأظهر تقرير الاقتصاد الأزرق في مناطق ما وراء البحار الفرنسية، الصادر عام 2018 أن المنطقة الاقتصادية الحصرية، EEZ في البحار الفرنسية تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة.

الأنتيل كقوة فرنسية بحرية

الأنتيل هي عبارة عن مجموعة جزر استوائية تمتد من خليج المكسيك (كوبا)، إلى شواطئ فنزويلا (كوراساو، وأروبا بين بحر الكاريبي والمحيط الأطلسي(منطقتين من مقاطعات ما وراء البحار)الغوادلوب والمارتينيك) وإدارتين هما سان مارتان، وسان بارتيليمي. وهي التي تمنح فرنسا وجوداً استراتيجياً في المجال البحري في منطقة الكاريبي. وتتمتع الأنتيل الفرنسية بمساحة اقتصادية خاصة، تبلغ مساحتها133582 كيلومتراً مربعاً، وهي غنية بالموارد، وتعنى بمراقبتها أربع قواعد عسكرية فرنسية في الأنتيل».

وتنتمي فرنسا إلى منظمة «دول الكاريبي الشرقية» و»مجموعة دول الكاريبي»، مما يضعها في قلب منطقة تبادل تجارة بحرية تحتل ممرات استراتيجية بين الجزر الأساسية، وعديد من الممرات البحرية تصل إلى قناة بنما.

وتكثر في هذه المنطقة مرافئ بحرية ضخمة تستقبل الحاويات، على غرار كولون (بنما)، وبويرتو ليمون (كوستاريكا)، وكينغستون (جمايكا)، ولاهافانا (كوبا)، وكوتشيدو (جمهورية الدومينيكان)، وبويرتو كابيلو وبورت أوف سباين) فنزويلا). والمرافئ الفرنسية في بوانتابيتر جاري (غوادلوب) فور دو فرانس (مارتينيك) وهما يتطلبان التأهيل لمواجهة المنافسة الأقليمية، ومن هنا انطلقت سياسة التأهيل.

ومن الرهانات التي يتعين على فرنسا مواجهتها في منطقة الأنتيل، كون أنها غير آمنة بسبب الأوضاع في نيكاراغوا وكولومبيا وفنزويلا، مما يضعضع الوضع الجيوسياسي في المنطقة.

كما تواجه البحرية الفرنسية نشاط القرصنة البحرية والتهريب والمخدرات، وتبقى هذه المساحات الشاسعة التي ما زالت غير محددة بدقة، تمنح فرنسا وجوداً استراتيجياً على الطرقات البحرية الأكثر استخداماً، والسكك الحديد في المانش وموزمبيق، مع 10 قواعد دفاع بحرية، مع66 مرفأ تجارياً بحرياً مع ما تمثله من نشاط في مجال الصيد وتربية الأسماك وثمار البحر، واستثمار أعماق البحار التي تخبئ ثروات معدنية وموارد نادرة.

تفاوت خفض إنتاج النفط في دول «أوبك» والعراق الأقل التزاماً

اقتصاد الشرق

لم تنفذ دول «أوبك» سوى جزء من تخفيضات إنتاج النفط الجديدة خلال الشهر الأول من أحدث اتفاق لتقييد الإمدادات، وفق بيانات التقرير الصادر عن المنظمة أمس.

تعهدت منظمة الدول المصدرة للبترول وحلفاؤها بتخفيضات كبيرة في الإنتاج هذا الربع سعياً لتجنب الفائض ودعم الأسعار العالمية. ورغم أن التزام الكويت والجزائر بخفض حصتهما ظهر على الفور، إلا أن تقييد الإمدادات العراقية كان أقل بكثير من المتفق عليه.

تشتهر بغداد بسجل من عدم الالتزام باتفاقات خفض الحصص في «أوبك»، إذ يواجه العراق ضغوطاً مالية قوية، ويحرص على استمرار إيراداته. وخفضت الدولة إنتاجها بمقدار 98 ألف برميل يومياً في يناير الماضي، أي ثلث التخفيض اللازم للالتزام بحصتها تقريباً، وفقاً لتقرير المنظمة المنشور أمس. فيما قالت الدولة إنها تمتثل تماماً لتعهداتها.

يؤدي تفاوت الامتثال بالتخفيضات إلى تفاقم تحديات تحقيق التوازن في أسواق النفط العالمية التي تواجهها «أوبك»، كما رفعت المنظمة توقعاتها لإمدادات النفط من الدول المنافسة خلال العامين الحالي والمقبل بمقدار 150 ألف برميل يومياً.

«أوبك» وضمان استقرار أسواق النفط

قالت أمانة المنظمة الواقع مقرها في فيينا بالتقرير: «في ظل ظروف السوق الحالية، تظل الجهود المستمرة التي تبذلها الدول المشاركة في مبادرة الخفض الطوعي للإنتاج حاسمة لتحقيق التوازن والاستقرار في سوق النفط.

وحامت أسعار النفط الخام حول مستوى 80 دولاراً للبرميل في بورصة لندن حتى الآن هذا العام، حيث أدى الشعور بوفرة الإمدادات من الولايات المتحدة وأماكن أخرى إلى تهدئة المخاوف بشأن الصراع في الشرق الأوسط. فيما بلغ سعر خام برنت في العقود المستقبلية 82.6 دولاراً للبرميل عند الساعة 12 ظهراً في العاصمة البريطانية.

حافظت أوبك -بقيادة المملكة العربية السعودية- على توقعات زيادة الطلب العالمي على النفط بنسبة «قوية» تناهز 2.2 مليون برميل يومياً، مدفوعة باستهلاك الصين، ليصل بذلك إلى مستوى قياسي يزيد قليلاً عن 104 ملايين برميل يومياً هذا العام.

توقعات أوبك للاقتصاد العالمي

ترى المجموعة «إشارات إيجابية على تحسن توقعات بعض أجزاء الاقتصاد العالمي، وأبرزها الولايات المتحدة»، حسبما صرح الأمين العام للمنظمة، هيثم الغيص، على هامش مؤتمر عُقد في دبي أمس الثلاثاء.

لكن هذه التوقعات الصعودية الكبيرة لا تحظى بإجماع عالمي. قال أمين الناصر، الرئيس التنفيذي لشركة «أرامكو السعودية»، في تصريحات من الظهران يوم الاثنين، إن الشركة تتوقع نمواً أبطأ بكثير على طلب النفط هذا العام، إلا أنه ما يزال قوياً، وقد يبلغ 1.5 مليون برميل يومياً. كما أبدت كبرى شركات تداول السلع مثل مجموعتي «فيتول» (Vitol) و«غانفور غروب» (Gunvor Group) وجهات نظر مماثلة.

أما فاتح بيرول، المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، فقال في تصريحات خاصة لبلومبرغ، إن الوكالة التي تمثل كبار الدول المستهلكة تتوقع نمو الطلب بين 1.2 و1.3 مليون برميل يومياً. مضيفاً أن ذلك سيسفر عن ظهور سوق «مسقرة» و«أسعار معتدلة».

توقف تدريجي لناقلات تحمل النفط الروسي بعد عقوبات أميركية

اقتصاد الشرق

يتجه جزء كبير من أسطول الناقلات الهائل الذي تستخدمه روسيا في نقل نفطها الخام تدريجياً إلى التوقف النهائي تحت وطأة العقوبات الأميركية، في إشارة إلى أن العقوبات الأشد صرامة التي فرضتها الدول الغربية، ربما بدأت تؤثر بشكل ملموس على موسكو.

لم يتمكن نصف سفن أسطول الناقلات، البالغ عددها 50 ناقلة، التي بدأت وزارة الخزانة الأميركية بفرض عقوبات عليها في 10 أكتوبر، من تحميل شحنات منذ إدراجها على قائمة العقوبات، وفق بيانات «بلومبرغ» لتتبع كل سفينة على حدة.

كانت ناقلة «إن إس ليدر» (NS Leader) التابعة لشركة «سوفكومفلوت» (Sovcomflot) أحدث السفن التي تستهدفها العقوبات، وغيرت مسارها مباشرة قبالة سواحل البرتغال يوم الخميس الماضي، عندما أعلنت الولايات المتحدة فرض عقوبات على الشركة المالكة. وكانت الناقلة متجهة إلى ميناء روسي مطل على بحر البلطيق حينها.

أميركا تشدد العقوبات

في ديسمبر 2022، فرضت مجموعة الدول السبع سقف سعر على الخام قدره 60 دولاراً للبرميل، وكان الهدف يتمثل في منع تدفقات النفط الروسي، وحرمان روسيا من الإيرادات النفطية. وبعدها بشهرين فُرض سقف على أسعار منتجات التكرير.

تعرضت الآلية إلى انتقادات شديدة في العام الماضي؛ إذ وجدت موسكو سبلاً للالتفاف على العقوبات، وواصلت بعض الشركات الغربية نقل النفط الروسي، وهو أمر كان يفترض على تلك الشركات الامتناع عنه فور تداول النفط بسعر أعلى من السقف المحدد.

لكن الولايات المتحدة ردت بتشديد العقوبات، والتحقيق في الانتهاكات المحتملة لسقف السعر، وهو إجراء دفع عدداً من الشركات اليونانية المالكة للناقلات إلى وقف تداول النفط الروسي.

أدى ذلك إلى ارتفاع كبير في أسعار الشحن، وزيادة كمية النفط الروسي المتداول بخصم أكبر من الأسعار المرجعية الدولية، وفق منظمات، من بينها وكالة الطاقة الدولية. وقال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك إن أسعار النفط الروسي تنخفض.

وضع الناقلات المعاقَبة

لم تكتمل الصورة بعد، حيث فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوباتها على مراحل متفرقة، ما يعني أن بعض السفن ربما لم تصل إلى نقطة تحميل الشحنات بعد بأي حال.

من بين الناقلات الخمسين التي فُرضت عليها عقوبات منذ مطلع أكتوبر، حمّلت 18 ناقلة شحنات، 9 منها كانت سفناً مكوكية، وبدا أن التسع الأخريات تحمّل الشحنات على النحو المعتاد منذ إدراجها على قوائم العقوبات، فيما لا تزال ناقلة أخرى تحمل الشحنة التي حمّلتها قبل فرض العقوبات عليها.

تبقت 31 ناقلة، منها 7 متوقفة عن العمل من قبل العقوبات، و3 ناقلات يُرجح تحميلها قريباً، ما يعني أن هناك 21 ناقلة متبقية لم تحمّل شحنات إلى الآن.

السفن الخاضعة للعقوبات

أُدرجت 8 ناقلات منفردة على قائمة العقوبات في الفترة بين 10 أكتوبر و12 ديسمبر، وأضيفت 24 ناقلة أخرى في 20 ديسمبر، عندما فرضت وزارة الخزانة عقوبات على «إس يو إن شيب مانجمنت دي» (SUN Shipment Management D)، المملوكة لشركة الشحن الروسية «سوفكومفلوت» التي تسيطر عليها الحكومة.

كما أُدرجت «هينيسي هولدينغز» (Hennesea Holdings)، وهي شركة مقرها في الإمارات تملك 18 ناقلة، على قائمة العقوبات في 18 يناير، وأضيفت إليها «إن إس ليدر» يوم الخميس الماضي، لتصبح الناقلة رقم 50 على القائمة.

توقفت جميع السفن الثمان التي فُرضت عليها العقوبات في الموجة الأولى عن العمل، وإن كان معظمها قد توقف بعد فترة وجيزة من إعلان وزارة الخزانة العقوبات عليها.

تشغل «إس يو إن» 24 سفينة، من بينها 9 ناقلات مكوكية لا تزال تمارس عملها، كما توجد ناقلة أخرى تحمل شحنة من خام سوكول لم تتمكن من تسليمه إلى الهند، فيما تواصل السفن الأربع عشرة المتبقية عملها. توقفت جميع ناقلات «هينيسي»، وعددها ثماني عشرة ناقلة، من بينها سفينة فُرضت عليها العقوبات في مطلع ديسمبر، عن العمل في الفترة الحالية عدا سفينة واحدة. كما رست 7 ناقلات أو توقفت عن العمل قبل فرض عقوبات عليها بفترة طويلة. فيما تُستخدم ناقلة «نيليس» لتخزين خام سوكول، ورست أخرى قبالة ميناء فلاديفوستوك المطل على المحيط الهادئ. يبدو أن الناقلة العاملة الأخرى التابعة لـ«هينيسي» تنتظر في البحر الأحمر. وغيرت سفينة «لا برايد»، التي تنقل شحنة من خام الأورال الروسي، مسارها عند اقترابها من المياه التي تشهد اضطرابات قبالة سواحل اليمن في 7 فبراير، وتوقفت في البحر على مسافة 563 كيلومتراً تقريباً (نحو 350 ميلاً) شمالاً، ولا تزال ترسل إشارات إلى أنها متجهة إلى تشينغداو في الصين.

أما السفن الأربع الأخرى ضمن أسطول «هينيسي» التي كانت تنقل شحنات روسية عند فرض عقوبات عليها، فلا تزال متوقفة عن العمل منذ تسليم الشحنات.

تفاؤل وزارة الخزانة

يُباع خام الأورال الروسي في نقطة التصدير بمتوسط سعر يتضمن خصماً متزايداً باستمرار مقارنة بسعر عقود خام برنت التي تحدد لها موعد التسليم، والتي تُعد مؤشراً مرجعياً عالمياً.

قال إريك فان نوستراند، القائم بأعمال الأمين المساعد للسياسات الاقتصادية بوزارة الخزانة الأميركية: «الجهات المستقلة، ومحللو الأسواق، والروس بأنفسهم يشيرون إلى حقيقة أن سقف السعر يحقق كلا هدفينا؛ وهما حرمان روسيا من إيرادات الطاقة -التي تحتاجها لشن حربها غير المشروعة- والمساعدة على استقرار أسواق الطاقة في نفس الوقت».

رغم ذلك، فالطابع السري الذي تتسم به تجارة النفط الروسي يعني صعوبة تحديد حجم الضرر الواقع على موسكو.

فعند وصول النفط إلى الهند، يتراجع نفس الخصم على سعر خام أورال مقارنة بسعر عقود خام برنت المحددة بموعد التسليم، وتوجد أيضاً فجوة كبيرة بين سعري التصدير والاستيراد، ولم يتضح من المستفيد مما يطلق عليه فرق سعر التسليم.

هناك طبقة أخرى من الغموض، حيث توقفت تسليمات خام سوكول الروسي إلى العملاء في الهند بالفعل، في ظل توارد أنباء عن وجود مشكلات في تسوية مدفوعات هذه الشحنات.

تأثر سفن الشحن

الأمر المؤكد هو تضرر الناقلات المرتبطة بتجارة النفط الروسي. فخلال الشهرين الماضيين، كان هناك إجمالي 14 سفينة تنقل خام سوكول الروسي إلى الهند، وكانت إما تبحر من دون وجهة محددة أو توقفت في البحر شرق سنغافورة. وغير نصفها تقريباً مساره قبل بلوغ وجهته. وكان من بينها 3 ناقلات تحمل خام سوكول فُرضت عليها عقوبات. سقف السعر والعقوبات التي فرضتها الدول الغربية على بعض شركات الشحن الروسية أديا إلى مشكلات في التسليم بالموانئ الهندية، وفق تصريحات وزير النفط الهندي هارديب سينغ في وقت سابق من الشهر الجاري.

أسطول الظل

أُدرجت كل السفن على قائمة العقوبات بسبب انتهاك سقف السعر. مع ذلك، فهناك شك أكبر إزاء السفن التي توقفت عن استخدام خدمات الشركات الغربية تماماً، وهو أسطول لم تستهدفه المنظمات الغربية بعقوبات صارمة إلى الآن.

قال مسؤول بريطاني، في الأسبوع الماضي، إن هناك دولاً موقعة على آلية سقف السعر ترغب في بذل مزيد من الجهود من أجل حرمان ما يطلق عليه أسطول الظل من كميات أكبر من النفط، وتوجيهها إلى مقدمي الخدمات الغربيين.

نشرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في الأسابيع الماضية توجيهاً يحدد جزءاً من النهج الأكثر صرامة، وتضمن مشورة لكيفية التعامل مع أسطول الظل، والإشارات التحذيرية المرتبطة بانتهاك سقف السعر.

يُعد نمو أسطول الظل أمراً غير مرغوب إلى حد ما، وفق ما قالته أولغا ديميترسكو، مديرة الاتصال المعنية بسقف سعر النفط بمكتب تنفيذ العقوبات المالية البريطاني، في بث صوتي (بودكاست) مع شركة «نورث ستاندرد» (NorthStandard) للتأمين.

ستُطبق نسخة منقحة من آلية سقف السعر في الشهر الجاري، ستفرض على شركات الشحن والتأمين طلب الحصول على مزيد من التفاصيل حول المبلغ الفعلي الذي يسدده المتعاملون مقابل الشحنة وتكاليف الشحن ذات الصلة. وقد نشرت شركات التأمين تعميمات خلال الأسابيع الماضية، تفيد بأن التأمين لن يسري إلا عند استلامها شهادات بالامتثال لسقف السعر تتضمن التكاليف الإضافية بالتفصيل.

أوبك: تحسن الاقتصاد الأميركي يعزز نمو الطلب على النفط في 2024

اقتصاد الشرق

قالت منظمة «أوبك» إن تحسن التوقعات بشأن أداء الاقتصاد الأميركي خلال عام 2024، سيكون له أثر إيجابي في نمو الطلب على النفط، الأمر الذي من شأنه أن يعوّض التراجع في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا.

ووفق التقرير الشهري الصادر عن المنظمة اليوم الثلاثاء، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي 2.7% في 2024 من 2.6% في تقديراتها الشهر الماضي.

وبناء عليه، أبقت «أوبك» في تقرير فبراير على توقعاتها السابقة لنمو الطلب العالمي على النفط عند 2.2 مليون برميل يومياً خلال العام الجاري. كما أبقت على تقديراتها التي وردت في تقريرها الشهر الماضي بشأن نمو الطلب خلال العام المقبل عند 1.8 مليون برميل يومياً زيادة على حجم الطلب المتوقع في 2024.

السوق مستقرة.. وبحالة جيدة

وكان الأمين العام للمنظمة هيثم الغيص قد صرّح في دبي اليوم قبل صدور تقرير المنظمة، بأن سوق النفط العالمية «في حالة جيدة ومستقرة إلى حد ما»، متوقعاً أن يشهد العالم هذا العام زخماً في النمو تكون له انعكاسات إيجابية على الطلب على النفط.

وتوقعت المنظمة أن يصل حجم الطلب العالمي على النفط خلال العام الجاري إلى مستوى 104.4 مليون برميل يومياً، يرتفع إلى 105.47 مليون برميل يومياً في الربع الأخير من 2024، وهو ما يعكس النمو الاقتصادي القوي المتوقع هذا العام. وأشارت إلى أن النمو الكبير في الطلب على النفط المسجل في العام الماضي، والبالغ 2.5 مليون برميل يومياً، جاء مدفوعاً في جزء كبير منه بالنشاط الاقتصادي القوي في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأيضاً بدعم من عودة الانتعاش إلى الاقتصاد الصيني في أعقاب عمليات الإغلاق والقيود المرتبطة بجائحة كورونا.

وذكرت المنظمة في تقريرها أن «استمرار النشاط الاقتصادي القوي في الصين، وانتعاش السفر الجوي العالمي، والطلب الصحي المتوقع من قطاع البتروكيماويات على المواد الخام، كلها عوامل أساسية تدعم نمو الطلب على النفط في 2024. لكن مع ذلك، فإن معدلات التضخم وإجراءات تشديد السياسة النقدية ومستويات الديون السيادية، ستكون لها انعكاسات على آفاق الطلب العالمي على النفط خلال العام الجاري».

الإمدادات

وخفّضت «أوبك» توقعاتها لنمو عرض النفط في 2024 إلى 1.2 مليون برميل يومياً مقارنة بتوقعاتها السابقة عند 1.3 مليون برميل يومياً في الشهر الماضي.

كما أشارت في تقريرها إلى أن إنتاج المنظمة من النفط الخام انخفض في يناير بمقدار 350 ألف برميل يومياً على أساس شهري ليصل إلى ما متوسطه 26.34 مليون برميل يومياً، وفقاً للمصادر الثانوية المتاحة. ويأتي ذلك بعد قيام عدد من دول تحالف «أوبك+» بخفض طوعي لإنتاج النفط بمقدار 2.2 مليون برميل يومياً في الربع الأول من العام الجاري، للمحافظة على استقرار سوق النفط العالمية.

وقالت «أوبك» إنه في ظل ظروف السوق الحالية، تظل الجهود المستمرة التي تبذلها الدول المشاركة في مبادرة الخفض الطوعي للإنتاج حاسمة لتحقيق التوازن والاستقرار في سوق النفط.

وإلى ذلك، أشارت «أوبك» إلى أن الولايات المتحدة وكندا وغويانا والبرازيل والنرويج يُتوقع أن تكون هي المحركات الرئيسية لنمو الإمدادات في 2024. كما توقعت المنظمة أن يبلغ نمو الإمدادات من خارج «أوبك» في عام 2025، ما مقداره 1.3 مليون برميل يومياً، دون تغيير عن توقعاتها الشهر الماضي.

«الطاقة الدولية» تتوقع إمدادات نفط وفيرة وأسعاراً معتدلة في 2024

اقتصاد الشرق

توقعت وكالة الطاقة الدولية بقاء أسواق النفط العالمية في حالة «مستقرة» هذا العام، حيث ستلبي الإمدادات الجديدة الطلب وتظل الأسعار مقيدة.

قال المدير التنفيذي للوكالة، فاتح بيرول، إن الاستهلاك العالمي سيزيد بنحو 1.2 مليون إلى 1.3 مليون برميل يومياً في عام 2024، وهي وتيرة «أقل بكثير» من العام الماضي مع تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين وأماكن أخرى. فيما سيقابل ذلك بزيادة كبيرة في الإنتاج من الأميركتين، وخاصة في الولايات المتحدة وكندا والبرازيل وغيانا.

تابع بيرول، في تصريحات خاصة لتلفزيون بلومبرغ من باريس: «زيادة الإمدادات المتوقعة أكثر من كافية لتلبية نمو الطلب العالمي على النفط. لذلك في غياب الاضطرابات الجيوسياسية الكبرى أو الأحداث المناخية المتطرفة الكبرى، نتوقع سوق نفط مستقرة إلى حد ما، مع زيادات معتدلة في أسعار النفط طوال عام 2024».

أنس الحجي: الغاز الروسي قد يشهد حصارًا أميركيًا جديدًا.. وبوتين تعلّم الدرس

أحمد بدر

الطاقة

يبدو أن إدارة الرئيس فلاديمير بوتين قد تنبهت إلى خطر جديد محتمل قد يحيق بصادرات النفط والغاز الروسية، في ظل تكرار الخطأ نفسه الذي ارتكبته في السابق مع أوروبا.

ويوضح مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أن إدارة بوتين قد أدركت تمامًا الخطر المحدق بمستقبل روسيا، وخطورة زيادة الاعتماد على الصين، بصفتها أكبر مستهلك لإمدادات الطاقة من موسكو.

جاء ذلك خلال حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة»، قدمها الدكتور أنس الحجي تحت عنوان «آثار هجمات الحوثيين على السفن وردة الفعل الأميركية في أسواق النفط والطاقة»، وذلك عبر مساحات منصة «إكس» (تويتر سابقًا).
وقال، إن الصين تُعد أكبر مستهلكي النفط والغاز الروسيين في العالم، لأن روسيا في هذه الحالة تكرر الخطأ نفسه الذي وقعت فيه في السابق، بالاعتماد على أوروبا، قبل أن يتلاشى كل شيء خلال أيام بعد شنها الحرب في أوكرانيا.

تنويع أسواق النفط والغاز الروسية

يقول الدكتور أنس الحجي، إن هناك أدلة كثيرة على أن إدارة بوتين أدركت هذا الخطأ، وأن عليها تنويع الأسواق التي سترسل إليها صادرات النفط والغاز الروسية.

وأوضح أن تنويع صادرات النفط يواجه مشكلة، وهي أنهم يريدون بيع النفط إلى من يشتري وأحيانًا بأسعار مخفضة، أو على دفعات بعيدة المدى، ولكن هذا ينطبق فقط على الدول الفقيرة، إلا أن مجموعة دول فقيرة مع بعضها تشكل طلبًا كبيرًا.

وأضاف: «هذه الدول الفقيرة ليست لديها مصافٍ، وبالتالي بوتين لا يستطيع بيع النفط الخام لها، في حين يستطيع بيع المنتجات النفطية، لذلك فإن القرار الإستراتيجي هو توسيع المصافي الروسية وبناء مصافٍ جديدة، ومن ثم يمكن لروسيا مستقبلًا تنويع الصادرات لدول مختلفة، عبر بيع المنتجات النفطية بدلًا من النفط الخام».

ومن ثم -وفق الدكتور أنس الحجي- فإن خيار توسيع المصافي وبناء مصافٍ جديدة هو خيار إستراتيجي لبوتين، وبما أنه كذلك، ستحاول أميركا ضربه بأي طريقة، ومنها فرض عقوبات على روسيا وعلى كل من يتعاون معها.

وتابع: «عندما نتكلم عن المصافي، نتكلم بصورة خاصة عن دول معينة منها اليابان، التي تخضع لأميركا، في حين هناك الصين، وهذا يخضع لمساومات، إذ من المحتمل أن يكون هناك دور للهند في قطع الغيار، ولكن في ضوء ما نرى من فشل العقوبات ستتمكن روسيا من بناء هذه المصافي أو توسيعها، وإن كانت بتكلفة أعلى ووقت أطول».

وأشار إلى أن الأمر نفسه ينطبق على موضوع الغاز الروسي المسال، إذ هناك عقوبات موجودة وعقوبات إضافية ستُضاف خلال الأشهر المقبلة، على مشروع «أركتيك إل إن جي» (Arctic LNG 2)، الضخم في الدائرة القطبية، الذي إذا نجح سيعني كميات ضخمة من الغاز المسال.

وتناول الدكتور أنس الحجي أهمية هذا المشروع، موضحًا أن بوتين محصور في أنابيب الغاز الذاهبة إلى الصين، وبالتالي تستطيع بكين التحكم به، وإذا حدث ركود اقتصادي في الصين ستواجه روسيا أزمات، لأنه لا يوجد بديل.

ولكن -وفق الحجي- إذا استطاعت موسكو تحويل الغاز الروسي إلى غاز مسال، يمكن شحنه في ناقلات تشبه ناقلات النفط، وذلك من حيث مبدأ الشحن فقط، ولكنها تختلف تقنيًا عنها بالكامل، ويمكنها أن تذهب إلى أي مكان في العالم، ومن ثم يمكن لروسيا تنويع صادرات الغاز.

ضرب الخيار الإستراتيجي الروسي

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن تنويع صادرات الغاز الروسي يُعد خيارًا إستراتيجيًا لموسكو، لذلك ستحاول الدولة العميقة في أميركا -بغض النظر عمن سيكون رئيسًا في المستقبل- ضرب هذا الخيار الإستراتيجي، عن طريق فرض عقوبات على كل الدول التي يمكن أن تسهم في بناء هذا المشروع، أو توفير أي تمويل له.

لذلك -وفق الحجي- فإن الخيارين الإستراتيجيين لروسيا في هذه الحالة سيواجهان محاولات من جانب الولايات المتحدة لضربهما، وهذا يؤثر بالطبع في الحركة بالبحر الأحمر، لأنه في النهاية إذا استطاعت روسيا بناء المصافي وبناء مشروعها الغازي الكبير فستزيد حركة ناقلات الغاز الروسي في المنطقة.

وأضاف: «خلاصة القول هنا إن أميركا تحاول أن تسيطر على البحر الأحمر، بغض النظر عما يحدث من مشكلات هناك، وفي الوقت نفسه تتبع سياسات أخرى للتضييق على الدول الأخرى، وهذا يقود إلى النتيجة النهائية التي سمعتها كثيرًا في الماضي، من يسيطر على مجريات أمور الطاقة بأي منطقة في العالم أو في أي بلد يسيطر على ذلك البلد».

ولفت الدكتور أنس الحجي إلى سيطرة إيران على العراق، التي جاءت من خلال الطاقة، وكذلك سيطرة إيران على سوريا من خلال الطاقة وكذلك على لبنان، بالإضافة إلى سيطرة إسرائيل على غزة والضفة الغربية من خلال الطاقة.

وتابع: «من يسيطر على مصادر الطاقة في منطقة ما، حتى في البحار أو أعالي البحار أو المضايق المائية، يسيطر على الباقي، ومن ثم فإنه، نعم هناك خسائر أميركية واضحة تمامًا، ولكن بالنظر إلى الأمر من منطلق الدولة العظمى والسيطرة على ما يمكن السيطرة عليه، يبدو أن السعر بسيط».

أهداف طموحة وخطوات واسعة نحو التحول الطاقي في السعودية

العربية

أطلقت السعودية خلال السنوات الأخيرة عدداً من المبادرات الطموحة للعمل على تقليل الانبعاثات وزيادة قدرات الطاقة المتجددة في المملكة، بما في ذلك برامج رفع كفاءة الطاقة، والاستثمارات الضخمة في الهيدروجين النظيف ومصادر الطاقة المتجددة، وتطوير تقنيات متقدمة لاحتجاز الكربون.

وخلال مبادرة السعودية الخضراء خلال عام 2021، أعلن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، أن الهدف المرجو في استراتيجية الطاقة بالسعودية، هو «تصفير صافي الانبعاثات بحلول 2060 وحفظ الطبيعة والإنسان ومواجهة تحديات التغير المناخي».

وتبعاً لذلك تم إعداد سياسات واستراتيجيات الطاقة المتجددة في السعودية من خلال تطوير الأعمال ودراسة الأسواق لضمان الاستخدام الأمثل لموارد الطاقة المتجددة وتمكين القطاع وتعظيم عوائده الاقتصادية والاجتماعية.

ولتحقيق رؤية خفض الانبعاثات الكربونية، وضعت المملكة نهجاً متعدد الجوانب، حيث تم الالتزام بتوليد 50% من طاقتها الكهربائية من مصادر متجددة بحلول عام 2030.

مبادرة السعودية الخضراء

بالإضافة إلى التحوّل في مزيج الطاقة، تجري «مبادرة السعودية الخضراء» (SGI) عدداً من البرامج والمشاريع الطَموحة لتقليل الانبعاثات.

وتشمل هذه البرامج الاستثمار في مصادر الطاقة الجديدة، وتعزيز كفاءة الطاقة، والارتقاء ببرامج احتجاز الكربون وتخزينه. وتهدف المملكة من خلال هذه المبادرات، إلى التمكن من الوصول إلى أهدافها المناخية وإرساء مستقبلٍ مستدام.

وأطلقت السعودية في ديسمبر/كانون الثاني الماضي، النسخة الثالثة من منتدى مبادرة السعودية الخضراء 2023 بالتزامن مع مؤتمر «COP28». وركزت النسخة الثالثة على تمويل أنشطة العمل المناخي، وابتكار حلول الطاقة النظيفة بالإضافة إلى حماية المناطق البرية والبحرية في المملكة.

وتم إطلاق مبادرة السعودية الخضراء في عام 2021، وتركز على مكافحة تغير المناخ، وتحسين نوعية الحياة، وحماية البيئة.

استثمارات بـ 186 مليار دولار

وتهدف المبادرة للوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2060 وتعمل على توسيع نطاق العمل المناخي في المملكة بسرعة من خلال تفعيل 77 مبادرة، وهو ما يمثل استثمارًا يزيد عن 186 مليار دولار.

تشمل الأهداف الرئيسية للمبادرة خفض انبعاثات الكربون بمقدار 278 مليون طن سنويًا بحلول عام 2030، وزراعة 10 مليارات شجرة، وحماية 30% من المناطق البرية والبحرية في المملكة العربية السعودية بحلول العام نفسه، بحسب الموقع الرسمي لـ«رؤية 2030».

ولتحقيق أهداف مبادرة السعودية الخضراء وإحداث تغيير إيجابي على المدى الطويل، قامت السعودية بإطلاق العديد من البرامج والمبادرات، تتراوح من جهود التشجير وحماية التنوع البيولوجي وصولاً إلى خفض الانبعاثات وإنشاء محميات طبيعية جديدة.

وتسعى المملكة في إطار المبادرة إلى تحقيق تطلعاتها لبناء مستقبل أكثر استدامةً للجميع، مع اتخاذ خطوات عملية وضخ استثمارات تدعم التزامها تجاه التنمية المستدامة.

أكبر مُنتج للهيدروجين

ووفقا لمبادرة «السعودية خضراء» تطمح المملكة إلى أن تصبح أكبر مُصدر ومُنتج للهيدروجين في العالم، من خلال إنشاء أكبر مشروع للهيدروجين الأخضر بمدينة نيوم، حيث تسعى لإنتاج أربعة ملايين طن من الهيدروجين النظيف سنوياً، إضافة إلى احتجاز أكثر من 27 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، ويشارك في هذه المبادرة، جهات عديدة من بينها؛ وزارة الطاقة، وأرامكو، شركة نيوم للهيدروجين الأخضر، وأكوا باور، وسابك، وسيكون عام الإنجاز 2030.

يضاف إلى ذلك مبادرة تحويل مزيج الطاقة في المملكة إلى مزيج أكثر استدامة، بزيادة حجم مصادر الطاقة المتجددة المستخدمة لتوليد الكهرباء ضمن مزيج الطاقة في المملكة بنسبة تصل إلى 50% واستبدال أكثر من مليون برميل من الوقود السائل يومياً عبر ثلاثة قطاعات رئيسية هي محطات الطاقة، والقطاع الصناعي، والقطاع الزراعي. وتشرف وزارة الطاقة على المبادرة، وتقدر أن إنجازها سيكون عام الإنجاز 2030.

مزيج أكثر استدامة

كما أطلقت وزارة الطاقة أيضاً مبادرة تحويل مزيج الطاقة في المملكة إلى مزيج أكثر استدامة، من خلال زيادة حجم مصادر الطاقة المتجددة المستخدمة لتوليد الكهرباء ضمن مزيج الطاقة في المملكة، بنسبة تصل إلى 50% واستبدال أكثر من مليون برميل من الوقود السائل يومياً عبر ثلاثة قطاعات رئيسية هي محطات الطاقة، والقطاع الصناعي، والقطاع الزراعي، على أن يكون عام 2030 هو سنة الإنجاز.

وفي إطار رؤية المملكة 2050 والتي تتضمن وضعها على خارطة العالم في إنتاج الطاقة النظيفة والمتجددة وإنتاج الهيدروجين الأخضر، يضع المسؤولون السعوديون في الحسبان تنفيذ هذه السياسات، والعمل على تجسيدها على أرض الواقع.

ومؤخراً أكد وزير الطاقة السعودي، الأمير عبدالعزيز بن سلمان، أن التوجيه بعدم زيادة الطاقة الإنتاجية القصوى للنفط في المملكة يعود لتحول الطاقة، مضيفا أن أرامكو لديها استثمارات أخرى لتنفيذها، منها استثمارات في النفط والغاز والبتروكيماويات والطاقة المتجددة.

وكان الأمير عبدالعزيز بن سلمان، أكد خلال كلمة له في فعاليات النسخة الثالثة من منتدى مبادرة السعودية الخضراء 2023، أن المملكة ضاعفت قدرات الطاقة المتجددة الحالية بمقدار أربعة أضعاف من 700 ميجاواط عام 2022 إلى 2.8 غيغاواط، خلال 2023 مع وجود أكثر من 8 غيغاواط من مصادر الطاقة المتجددة والتي لا تزال قيد التنفيذ، إضافة إلى حوالي 13 غيغاواط في مراحل التطوير المختلفة، كما يتم التخطط لإنتاج 20 غيغاواط إضافية بحلول عام 2024، نقلا عن وكالة الأنباء السعودية «واس».

وخلال فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس»، المنعقد خلال شهر يناير/كانون الثاني الماضي، قال وزير الاستثمار السعودي المهندس خالد الفالح، إن استراتيجية المملكة تستهدف الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والأزرق.

كما أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية في السعودية، ومبعوث شؤون المناخ عادل الجبير، إن المملكة حذرت العالم منذ السبعينيات من الحاجة لتنويع مصادر الطاقة. وأوضح الجبير «سنخصب اليورانيوم ونبيع الطاقة النووية النظيفة كما نبيع النفط والغاز.

أرامكو وأصغر بصمة كربونية

وتتمحور نظرة أرامكو لعملية تحول الطاقة حول انبعاثات أقل، وليس بالضرورة تحولاً بعيداً عن النفط والغاز، وفقا لما قاله النائب الرئيس الأول للاستراتيجية في «أرامكو» السعودية، ياسر المفتي.

وذكر المفتي في أثناء جلسة بعنوان (الطاقة النظيفة والمتجددة - الانبعاثات والمسارات المتبعة للحد منها) في الدورة العاشرة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين، المنعقد خلال شهر يونيو/حزيران الماضي، أن نظرة أرامكو تحمل عدة أبعاد منها أنها نظرة أكثر براغماتية وواقعية لاحتياجات العالم من الطاقة، حيث إن العالم سيبقى بحاجة للنفط والغاز.

وأوضح أن السعودية اليوم توفر برميلا واحدا من كل 8 براميل من النفط الخام حول العالم، مضيفا «نحن نقوم بتوفير تلك الإمدادات بأصغر بصمة كربونية ممكنة، من خلال أقل مستويات ممكنة لانبعاثات النطاقين الأول والثاني المرتبطة بتلك البراميل».

وأشار إلى أن مجموعة من الخيارات تشمل احتجاز الكربون واستخدامه، إضافة إلى تركيب ما يصل إلى 12 غيغاواط من الطاقات المتجددة بحلول 2030، إلى جانب الحلول المعتمدة على الطبيعة، بالإضافة إلى رفع الكفاءة في كل جوانب أعمال الشركة.

شكراً